

Distr.: General  
28 November 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:  
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات  
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030113 261212 12-61428X (A)



## بيان

قام الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية بتحليل الموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومنعها، فضلاً عن موضوع استعراضها وهو المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويرى الاتحاد أن عالم اليوم تمزقه صراعات وحروب عديدة، تجيء نتيجة لعدم المساواة في تقسيم الثروات واستغلال الموارد الطبيعية، وزيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، سواء بين البلدان أو داخلها، مما يضر حقوق الإنسان ضرراً جسيماً ويولد الفقر والصراعات الاجتماعية.

ويؤثر الفقر على الملايين من النساء، ويعزز التمييز، ويزيد من ضعفهن وتعرضهن لخطر المعاناة من جميع أنواع العنف، من الإساءات الأسرية والعائلية إلى الاستغلال الجنسي والعمل المستغل.

ويرى الاتحاد أن المساواة بين الجنسين ما زالت تمثل المسألة الرئيسية بين مسائل حقوق الإنسان في عالم اليوم وأن تعزيز واحترام حقوق الإنسان للمرأة والمساواة والسلام والتنمية هي قيم متعاضدة ولا تتجزأ.

ويؤكد الاتحاد من جديد أن القضاء التام على جميع أشكال التمييز نحو المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة في جميع عمليات صنع القرار أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبناء على ذلك، يحض الحكومات وجميع السلطات السياسية وجميع من لديهم مسؤوليات في هيئات صنع القرار على عدم الاقتصار على مجرد إصدار تصريحات تعلن تمسكهم بالأهداف الإنمائية للألفية، بل أن يقدموا بدلاً من ذلك على تنفيذ سياسات تؤدي من الناحية الفعلية إلى تحقيق هذه الأهداف وإقرار المساواة والسلام والتنمية.

ويرى الاتحاد أن العنف ضد المرأة والفتاة يبدأ بالتمييز ضد المرأة، وهو يرى أن ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

ويرى الاتحاد أن كسر حلقة العنف ضد المرأة ليس مشكلة تخص المرأة بالتحديد، وإنما هو مسألة من مسائل حقوق الإنسان يلزم أن يبذل كل من الرجل والمرأة جهداً فيها على قدم المساواة بالتضافر مع جميع الولايات القضائية الوطنية والدولية.

ويؤيد الاتحاد الاعتراف الذي جاء في إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ والذي ما زال قائما بأن المرأة تتحمل المسؤولية عن التزامات جديدة لتفادي آثار تخفيض الميزانيات الاجتماعية العامة على أسرتها، في البلدان التي تنفذ برامج للتكيف الاقتصادي، بما في ذلك خصخصة الخدمات العامة وتخفيض البرامج الاجتماعية.

ويعتقد الاتحاد أنه لا غنى عن إدماج منظور جنساني في تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أي باعتماد ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية، كي تشارك المرأة مشاركة كاملة في جميع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحقق بالتالي التمكين الحقيقي والفعال للمرأة.

ويعتبر الاتحاد أن من الجوهرى أن تقوم جميع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية باستعراض إجراءات المحاسبة الوطنية كي تقدّر وتحسب القيمة الاقتصادية لمساهمة المرأة في إنتاج الثروة عن طريق عملها بلا أجر، خاصة عملها الأسري والعائلي.

ويريد الاتحاد أن يؤكد من جديد التزامه بصياغة نمط جديد للتنظيم الاجتماعي والقانوني لاحترام كرامة الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

ويؤكد الاتحاد أهمية الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان، أي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويحض الاتحاد الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة أعلاه على أن توّزع للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية المختصة بأن تتخذ جميع الوسائل اللازمة وأن تخصص موارد كافية من الميزانية للبدء في تعزيز وحماية حقوق المرأة بصورة فعّالة.

ويعتقد الاتحاد بضرورة إبراز الحاجة إلى تمكين المرأة في العهدين الدوليين، وتعميم فهم "الأدوار" التقليدية للمرأة، بما يبين بوضوح شيوع فهم أن الحقوق الجنسية والإنجابية حقوق إنسان أساسية وعالمية.

وبناء على ذلك يرى الاتحاد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد بروتوكولا اختياريا جديدا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق الأساسي في المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة المسؤوليات العائلية.

وينبغي للدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن توافق أيضا على بروتوكول اختياري جديد بشأن الحق الأساسي في الرعاية،

وواجب رعاية الرجل والمرأة الأساسي وعلى قدم المساواة للمعالين، والحق الأساسي في اعتراف المجتمع والدولة بالقيمة الاجتماعية المتأتبة عن العمل بلا أجر لدعم الحياة العائلية، الذي يتشارك فيه الرجل والمرأة على قدم المساواة.

ويناشد الاتحاد جميع الدول أن تشارك بفعالية في تحقيق ولاية المحكمة الجنائية الدولية. ويعتقد الاتحاد أنه ينبغي، في إطار ولاية المحكمة الجنائية الدولية، تجريم الأفعال ذات الطابع الاقتصادي أو المالي التي تستهدف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتؤثر عليها تأثيراً مباشراً وبالضرورة وبشكل خطير، ويرى أنه ينبغي للشركات والجماعات التي ترتكب عدواناً اقتصادياً يؤدي إلى حرب، أن تتحمل المسؤولية الجنائية عن أفعالها. ويعتقد الاتحاد أنه من الضروري أن تنفذ جميع الدول خطط عمل وطنية لإنفاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويرى الاتحاد أنه ينبغي تفسير وتطبيق جميع النصوص القانونية للقانون الإنساني الدولي مع مراعاة منظور جنساني، ويعني هذا أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الآثار المختلفة التي تؤثرها الحروب على المرأة والرجل، من أجل خفض درجة العنف ضد المرأة.

ويرى الاتحاد أن من الضروري سن قوانين متكاملة بشأن وضع المرأة، وذلك لتيسير معرفة المحاكم بتشريعات المساواة ومكافحة التمييز ونشرها لها على نطاق واسع وتطبيقها لها بفعالية.

ولم يمكن بعد إحراز تقدم كاف خلال عدة سنوات ماضية فيما يتعلق باعتماد تشريعات ملائمة لمنع ومعاقبة العنف ضد المرأة، لا سيما العنف داخل الأسرة، وذلك بسبب عدم توفر ما يكفي من الموارد والإرادة السياسية.

ويرى الاتحاد أن تعليم المرأة والفتاة هو أقوى أداة لتحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وهو يرى أن من الجوهرى تدريس قيم المساواة منذ الطفولة في كل مدرسة. وهو يعتقد بناء على ذلك أنه ينبغي القضاء على التمييز على أساس الجنس وجميع أنواع القوالب النمطية المتعلقة بالأدوار التقليدية للمرأة والرجل والتعزيز الجنساني من جميع البرامج التعليمية.

ويعتقد الاتحاد أنه ينبغي لجميع الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تقديم تعليمات لجميع المعلمين في جميع المراحل التعليمية بشأن حقوق الإنسان للمرأة والمساواة، وفي البلدان التي توجد بها أعداد كبيرة من المهاجرين، معرفة الثقافات المختلفة.

ويرى الاتحاد أنه ينبغي لجميع الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان انتظام الفتيات في الدراسة بالمرحلة الإلزامية، خاصة في حالات الحمل أو الإصابة بالإيدز أو الفقر المدقع.

ويريد الاتحاد أن يعرب أيضا عن انزعاجه الشديد بسبب الممارسات التقليدية أو العرفية التي تُمارس ضد الطفلة، خاصة ختان الإناث وبتتر أعضائهن التناسلية، ويؤكد أن هذه الممارسات تشكل عملا من أعمال العنف ضد الفتاة وانتهاكا لحقوقها الأساسية في الحياة والأمن والحرية والصحة.

ويرى الاتحاد أن هذه الممارسات تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وأنه ينبغي تصنيفها كجرائم ضد الإنسانية وجعلها موضوعا لحملة إعلام وتنوير جماعية، من أجل إقناع الوالدين بعدم ممارسة هذه العادات على بناتهم.

ويعتقد الاتحاد أن الإجهاض دون مقتضيات السلامة الصحيحة يشكل كارثة إنسانية تتفاقم بسبب تجريمه، وهو يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان للمرأة ولا يقلل بالضرورة من معدلات الإجهاض. وعلى العكس من ذلك، يرغب تجريم النساء على التضحية بحياتهن لمنع حمل غير مطلوب. ونتيجة لذلك، يدعو إلى إباحة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك حبة "صبيحة الجماع" والإجهاض المأمون، فضلا عن تجريم تعمد نشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.